



بيان

الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم

المتحدة

يلقيه السكرتير الثالث

ربيع جوهرة

الدورة الـ ٤٨ للجنة السكان والتنمية

شكراً السيدة الرئيس،

اسمحي لي بداية أن أهنتك وسائر أعضاء المكتب على انتخابكم لترأس أعمال الدورة الـ ٤٨ للجنة السكان والتنمية التي نعول جميعنا على مساهمتها الهامة في هذا التوقيت الحساس الذي تتضافر خلاله الجهود الدولية للإعداد لجدول أعمال طموح للتنمية لما بعد العام ٢٠١٥ يكون السكان وقضاياهم محوره وصلب اهتمامه، ويحقق النمو المستدام لجميع شعوب العالم، مع إيلاء الأهمية اللازمة للدول التي توجه ظروفاً خاصة كتلك التي تتعرض للإرهاب وللاحتلال الأجنبي وللكوارث وللحصار الاقتصادي والأوبئة... كما ينضم وفد بلادي إلى البيان الذي أدلى به مندوب جنوب إفريقيا الموقر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

السيدة الرئيس،

دخلت سوريا خلال السنوات القليلة الماضية، وبعد فترة طويلة حققت خلالها إنجازات تنموية كبيرة، خاصة فيما يتعلق بقضايا السكان، بحقبة صعبة طالت بأعبائها جميع فئات سكان سوريا، وخاصة الفقراء والنساء والأطفال، وطالت مستوى معيشتهم وسلامتهم وتوفر الخدمات الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية والعمل وغيرها لهم. والمؤسف قوله أن سياسة بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة هي التي أدت إلى إدخال سوريا بهذه الحقبة المأساوية وإطالة أمدها وتأجيجها، خاصة مع الإنخراط المباشر وغير المباشر لبعض الدول في دعم الإرهاب الذي يضرب سوريا واستمرار البعض في التعاطي الخاطئ والمجتزأ مع هذه المسألة، واتخاذ البعض الآخر هذا الإرهاب أداة تحقق مصالحها السياسية الضيقة، ناهيك عن استمرار البعض الآخر بفرض تدابير اقتصادية قسرية أحادية الجانب ضد أهم القطاعات العامة والخاصة السورية المعنية بدعم الاقتصاد السوري وتوفير الخدمات اللازمة لمعيشة السوريين وصحتهم وتعليمهم وفرص عملهم ورعايتهم الاجتماعية...

يضرب هذا الإرهاب أيها السادة كل مقومات التنمية في سوريا، سواء البشرية والاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية، ويحاول استنزاف حياة ومستقبل وعقول السوريين جميعاً، ويستغل النساء والأطفال بأبشع الصور، ويحاول كذلك إدخال بعض الأفكار المريضة القائمة على التعصب والعنف في عقول السوريين. كما لم يسلم من هذا الإرهاب والتطرف والاستغلال من غادر من السوريين بلدهم

إلى مخيمات اللجوء التي يعانون فيها من انعدام الأمن والاستغلال والتجنيد، وتعرض النساء القاصرات فيها لأبشع صور الاستغلال والزواج القسري...

كما أدى استهداف المجموعات الإرهابية المسلحة للبنى التحتية في سوريا، وخاصة المنشآت الاقتصادية ومحطات توليد الكهرباء وتنقية المياه والمستشفيات والمدارس، بالإضافة إلى تعرض هذه القطاعات ذاتها لتدابير اقتصادية قسرية أحادية وغير مشروعة تفرضها بعض الدول ضد سوريا، إلى تراجع ملحوظ في مستويات التنمية في سوريا، وارتفاع نسب الفقر والمرض، ولنقص كبير في الأدوية والمستلزمات الطبية، ومنها المطلوبة لتوفير الرعاية الصحية اللازمة للنساء الحوامل ولالأطفال الرضع. كما أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم وغلاء الأسعار، ونقص في مستلزمات الإنتاج، وإلى وقوع آلاف السوريين ضحايا للبطالة والتشرد من بيوتهم وللهجرة خارج البلاد.

وحيال هذا الواقع الصعب في سوريا، وإعمالاً لواجباتها الدستورية، عملت الحكومة السورية على مسارين أولهما حماية مواطنيها وسيادتها واستقرارها بمواجهة هذا الإرهاب التكفيري وتحرير السوريين من شروره، وثانيهما تنفيذها، وبالتعاون مع شركائها الوطنيين والدوليين، لسلسلة من البرامج والخطط العاجلة والهادفة للمحافظة على المنجزات التي حققتها سوريا قبل أزمته، وخاصة التنمية منها وتلك التي تنفذ في إطار التزامها بمبادئ وأهداف خطة العمل لمؤتمر السكان، وذلك من خلال دعم الوزارات والهيئات المعنية بتقديم خدمات الرعاية الأسرية والصحية والتعليمية والاجتماعية بهدف تعزيز الاستجابة لاحتياجات السوريين، ولتعزيز بناء الإنسان السوري وقدرته على الصمود، وإعطاء الدعم اللازم للشباب، وتمكين النساء وتوفير خدمات الصحة الإنجابية والجنسية لهنّ، والرعاية الصحية اللازمة لأطفالهن.

إن أجيال سوريا الحالية والقادمة هي بأمس الحاجة للجهود الدولية الصادقة وغير المزدوجة لضمان إنهاء معاناتهم بشكل فوري، وذلك يكون عبر دعم جهود الحكومة والشعب السوريين في محاربة الإرهاب، ودعم البرامج التنموية الوطنية دون مشروطيات أو اعتبارات سياسية، والرفع الفوري لجميع التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب التي فرضتها بعض الدول ضد الشعب السوري ومؤسساته.

وشكراً